

بالتعاون



CIBAFI

المجلس العام للبنوك
والمؤسسات المالية الإسلامية



تنظيم



شورى للاستشارات الشرعية
Sharia Sharia Consultancy

المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي

23-24 أكتوبر 2013

فندق ريجنسي - مملكة البحرين

شركات التدقيق الشرعي الخارجي
(الحاجة - الواقع - الطموح)

تقديم
أسامة فتحي أبوبكر

مدير عام مجموعة الرقابة للاستشارات الشرعية
عمان - الأردن

الرعاة

البنك الإسلامي الأردني
بنك مجموعة البركة الفخري

الاساميل
RASAMEEL
شركة التمويل الإسلامي

تحت رعاية

مصرف البحرين المركزي
Central Bank of Bahrain

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ملئ السماوات والأرض وملئ ما بينهما وما شاء ربنا
من شيء بعد،

والصلاة والسلام على سيدنا وقدوتنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ،،
فإنني أتقدم بالشكر الجزيل للإخوة الكرام شركة شوري للاستشارات الشرعية ومقرها
الكويت الحبيبة .

وأسأل الله تعالى أن يجزيهم خير الجزاء على جهودهم المباركة وسنتهم الحسنة في عقد هذا
المؤتمر السنوي لتطوير عمل التدقيق الشرعي المالي.

وقد دعوني مشكورين الحديث حول موضوع التدقيق الشرعي الخارجي
(الحاجة- الواقع - الطموح)

ولذا فإنني سأتناول محاور الموضوع الثلاث وهي:

أولاً: الحاجة إلى التدقيق الشرعي الخارجي

ثانياً: واقع هذا التدقيق وممارسته

ثالثاً: الطموح المأمول في هذا المجال

والله الموفق

المحور الأول: الحاجة إلى التدقيق الشرعي الخارجي

مع تطور المؤسسات المالية الإسلامية واتساع أعمالها وتمدها في العالم الإسلامي والعالم كله، فقد برزت الحاجة إلى مؤسسات متخصصة تكون مهمتها مراجعة أعمال هذه المؤسسات والتدقيق على مدى التزامها بالأحكام الشرعية في أعمالها.

ولكي لا تكون مؤسسات التدقيق الشرعي خاضعة للمؤسسات المالية وتحت سيطرتها، مما يشكك في أعمالها ويضعف موقفها أمام الجمهور، فقد ظهرت شركات التدقيق الخارجي، والتي تشبه - إلى حد ما - مكاتب التدقيق المالي والمحاسبي، والتي لا ترتبط بالإدارة العليا أو التنفيذية في المؤسسة، بل يكون تعيينها من قبل الهيئة العامة للمؤسسة، وتتمتع بالاستقلالية والشفافية والنزاهة المطلقة، وتكون بمثابة المراقب المستقل على المؤسسات المالية.

وتعد نوعية الحاجة إلى مكاتب التدقيق الخارجي، وربما أبرز هذه الحاجات:

أولاً: الحاجة الشرعية :

إن التحقق من قيام المؤسسة بالالتزام بالأحكام الشرعية في أعمالها ومعاملاتها إنما هو في الأساس انضباط إيماني، وضرورة شرعية، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ولا يتم واجب انضباط المؤسسات المالية إلا بالتدقيق الشرعي، والذي يقوم به ابتداءً التدقيق الداخلي، ولكن لا بد من جهة خارجية مستقلة، تتمتع بالاستقلالية والقوة الفنية والمصدقية العلمية.

ولا يجوز شرعاً إهمال مراجعة الأعمال، والتي سيسأل عنها القائمون على المؤسسات المالية أمام الله تعالى، وعن مدى انضباطها، كما سيسألون عنها أمام الناس الذين أوكلوا إليهم مهمة إدارة هذه الشركات على أساس تطبيق الأحكام الشرعية.

ولذا فإنه من باب الالتزام أمام الله تعالى، وأمام الناس، فيجب تعيين من تقوم بهم مهمة الضبط الكامل للالتزام بالأحكام الشرعية في الأعمال بحيادية ونزاهة.

ثانياً: الحاجة الفنية

إن وجود جهة التدقيق الشرعي الخارجي؛ تضمن انضباط العمل من الناحية الفنية، حيث أن المؤسسات المالية ذات العمل المنظم؛ لها ضوابط وأسس في العمل، وهناك دورة مستندية للأعمال، وربما لديها نظام الجودة العالمي، وكل هذا يحتم عليها أن يكون ضمن دورة عملها

جهة رقابية شرعية تضبط العمل على أسس فنية وشرعية متقدمة، وفقاً للنظام الأساسي للمؤسسة، وبما يحقق ضوابط البنوك المركزية ومتطلبات الجودة، ويكون بالمستوى المطلوب أمام الهيئة العامة.

ثالثاً: الحاجة القانونية

في بداية قيام المؤسسات المالية الإسلامية وعلى رأسها البنوك الإسلامية، لم يكن هناك قوانين مستقلة لها تنظم عملها وتضبطه، ثم بدأت القوانين بالصدور، والتشريعات بالظهور بشكل خاص بالمؤسسات المالية الإسلامية.

ويوجد في عدد من الدول الإسلامية قوانين خاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية، وتشريعات لها تتابعها وتتأكد من تطبيقها البنوك المركزية.

ومن هذه القوانين ما يتعلق بالتدقيق الشرعي الداخلي، حيث تشترط البنوك المركزية في بعض البلدان؛ تعيين جهة تدقيق شرعي داخلية لكل مؤسسة نصت في نظامها الداخلي ولوائحها على التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.

ويصبح من الواجب أن توجد مثل هذه الشركات للتدقيق الشرعي لكي تلبى هذه الحاجة القانونية، ويمكن أن يفرض البنك المركزي لوائح جزائية وعقوبات على المؤسسات التي لا تلتزم بتعيين مثل هذه الشركات.

كما تشترط جهات أخرى مثل سوق الأوراق المالية وجود جهات مستقلة تدقق على المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما في الكويت.

وبالتالي فوجود كادر التدقيق الداخلي وفقط؛ لا يشكل البعد الدقيق والكامل في ضبط الأعمال من الناحية الشرعية، لوجودهم تحت سلطة إدارات هذه المؤسسات، ولا بد من جهة مستقلة.

رابعاً: الحاجة التسويقية

إن ما يميز المؤسسات المالية الإسلامية هو التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، ولذا فإن كثيراً من الناس يتجه إلى المؤسسات المالية الإسلامية رغبة في التعامل الحلال البعيد عن الربا والباطل والمحظورات الشرعية.

ولذا فإن وجود هيئة للتدقيق الشرعي الخارجي، يعطي الشركة قوة في موقفها الشرعي،

خاصة إذا كان أعضاء هيئة التدقيق الخارجي معروفون بالعلم الشرعي الرصين، والسمعة الطيبة والاستقامة التامة.
ويكثر أن يسأل المتعاملون عن الموقف الشرعي للمؤسسة ومن يراقب عملها، وآلية التدقيق عليها، لكي يتخذوا القرار بالتعامل معها.

خامساً: الحاجة التطويرية للمؤسسة والعاملين

إن وجود شركة للتدقيق الشرعي الخارجي يدفع بالمؤسسة إلى الانضباط والالتزام الشرعي، ثم بعد ذلك يعمل على تطويرها، وذلك نظراً لتردد أعضاء الهيئة الشرعية على المؤسسة، وإطلاعهم على الأعمال، واكتشافهم لبعض التجاوزات، ووضعهم للحلول لها، وللمعاملات المطلوبة، واحتكاك العاملين بهم، كل هذا مما يؤدي إلى تطوير أعمال المؤسسات المالية وارتقائها.

المحور الثاني : واقع التدقيق

إن الصناعة المالية الإسلامية تتزايد بشكل متسارع، حيث تشير بعض الإحصاءات مؤخراً إلى تضخم حجمها بشكل كبير جداً، فقد ذكر الأستاذ عبدالرزاق الخريجي نائب الرئيس التنفيذي ورئيس مجموعة تطوير العمل المصرفي الإسلامي بالبنك الأهلي التجاري في ندوة البركة الرابعة والثلاثين للاقتصاد الإسلامي في جده، بأن حجم الصناعة المالية الإسلامية في العالم أجمع قد بلغ نحو ١,٦ تريليون دولار في العام ٢٠١٢ بحسب آخر الإحصاءات .
وهذا التضخم الكبير يحمل معه حجماً كبيراً من عمل التدقيق، وهو ما يظهر واقع هذه المهنة المهمة، ويلقي على روادها مسؤولية كبيرة.

ولكي نتعرف على هذا الواقع بشكل أدق، فلا بد أن نتبين ما يلي:

أ- حقيقة عمل التدقيق الخارجي كإجراء أساسي ومهم ومتجدد وغير روتيني .

إن الحاجة إلى التدقيق الشرعي سواءً الداخلي أو الخارجي لا تقتضي، بل تزداد وتتجدد، ولذا فإن الشركات التي تتولى هذا العمل تكثير وتزداد، وتعمل هذه الشركات على التدقيق اللاحق للعمل، وتقدم تصورها للإدارة بكتاب خاص بها لتبنيها على أبرز النقاط والملاحظات على عملها والنقاط السلبية والإيجابية، ثم تقدمها تقريرها المفصل وفيه كافة الملاحظات والمؤاخذات، ثم تقدم تقريراً مختصراً حول ما قامت به من عمل.

غير أن الأصل أن يكون لمكاتب التدقيق الخارجي أعمالاً متجددة، سواءً في طريقة العمل وأخذ العينات أثناء التدقيق، أو في طريقة توجيه الملاحظات، أو في طريقة إطلاع الإدارة والعاملين على هذه النقاط، فيحسن أن لا يبقى عملها نمطياً يعتاده الجهاز العامل، ويصبح روتيناً يجريه المدقق، بل لابد من ابتكار وسائل مستحدثة تستخدم التقنيات الحديثة في التدقيق، وتطور العلاقة مع المؤسسات، وتطور طريقة عرض ملاحظاتها.

ب- التدقيق الشرعي الخارجي في المؤسسات المالية

يختلف عمل التدقيق الشرعي الخارجي من بلد إلى بلد، فبينما هو إلزامي في دول الخليج كمثل الكويت وقطر والبحرين، بقانون البنوك المركزية، وبالتالي فكل مؤسسة تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها، فهي ملزمة بتعيين شركة للتدقيق الشرعي الخارجي. بينما في دول أخرى مثل الأردن والسعودية وغيرها، ليس هناك قانون يلزم المؤسسات المالية الملتزمة بالأحكام الشرعية بتعيين شركة تدقيق شرعي خارجية، فهي تكتفي بالتدقيق الشرعي الداخلي، ولديهم هيئة رقابة شرعية تضبط أعمالها، وتقدم تقريرها للهيئة العامة. وتعتبر الكويت في مقدمة الدول التي تكثر فيها شركات التدقيق الشرعي الخارجي، تليها البحرين، وعموماً فمنطقة الخليج العربي هي أكثر المناطق حيوية ونشاطاً فيما يتعلق بالصناعة المالية الإسلامية ويعمل التدقيق الشرعي. ومع هذا فإن عدد شركات التدقيق الشرعي الخارجي ليست بالعدد الكافي الذي يكافئ عدد المؤسسات المالية الإسلامية في البلدان الإسلامية.

ج- التدقيق الشرعي الخارجي على الشركات التجارية (تجربة جديدة)

من المتعارف عليه أن التدقيق الشرعي الخارجي يتعلق بالمؤسسات التي تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في عملها، وملزمة بالقانون بتعيين شركة للتدقيق الشرعي الخارجي، ولكن في بلد كالأردن؛ لا يوجد قانون يلزم الشركات بتعيين جهة للتدقيق، ينحصر التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية بالتدقيق الداخلي وبواسطة هيئات الشرعية وكادر العلماء المختصين. وقد قمنا في مجموعة الرقابة للاستشارات الشرعية في الأردن، بتجربة جديدة ومميزة، وهي الاتفاق مع الشركات وإقناعها بالتدقيق عليها من الناحية الشرعية بمحض إرادتها وبصورة غير إلزامية.

وقد بدأنا هذه التجربة منذ عام ٢٠٠٩، ولم تكن الفكرة مقبولة في البداية، ولكن مع تكرار الحديث عنها وتكرار اللقاءات بأصحاب ومدراء الشركات الصغيرة والكبيرة، بدأ الشركات بالإقبال على هذا الأمر.

حيث يتم توقيع عقد استشارات شرعية مع الشركة الراغبة في ذلك، ويشمل العقد تدقيق كافة العقود والمعاملات المالية والإدارية، وحساب الزكاة للمؤسسة في نهاية السنة المالية، ثم تقديم التوجيه والإرشاد للمسؤولين والعاملين في الشركة.

والجدير بالذكر أن مثل هذه العقود، ومع كونها بسيطة في قيمها المالية، إلا أنها أحدثت نوع تغيير في تلك الشركات، وأصبح هناك توجه مستمر للسؤال في دقائق الأمور من الناحية الشرعية، وتعدت العلاقة مع أصحاب الشركات والمدراء، تعدت مجرد علاقة العمل المجرد، وأصبحت علاقة ارتباط حقيقي بمجموعة الرقابة، وأصبح الواحد منهم يجد في أعضاء الهيئة العلمية للشركة مرجعية وقدوة، ويسأل في دقائق أمور حياته، وأصبح التشاور في كل ما يتعلق بالشركة حتى في اختيار فنية أو إدارية.

كل هذا يجعلنا كمدققين شرعيين نشعر بالمسؤولية الرسالية والشرعية لتقديم صورة طيبة، والسعي لتطوير الخدمات التي نقدمها لترتقي بالعلاقة مع الزبائن، لتصبح علاقة دعوية وإيمانية، إضافة لكونها علاقة عمل وانضباط.

د- ارتباط التدقيق بأسماء وجهات محددة .

إن مما يؤثر في عمل التدقيق ويقلل من حيويته وانطلاقته، ارتباطه في أحيان عديدة بأسماء محددة سواء لشركات أو علماء أفاضل.

ولابد من السعي دوماً لتأهيل مزيد من الشباب المختصين بالتدقيق الشرعي، عبر توفير الدورات المناسبة لهم، وعبر إدماجهم في النواحي العملية للتدقيق، وبمقدار ما يستطيع المدقق الشهير أن يساعد الآخرين على تشرب العلم الشرعي والنواحي الفنية في التدقيق، بمقدار ما يعد ناجحاً قولاً وعملاً، وبمقدار ما يساعد في تطوير صناعة التدقيق الشرعي. وتعد المؤتمرات المركزة والتي تطرح المواضيع النافعة، والتي تقدم التجارب والحالات العملية، وتسعى لتطوير الصناعة، تعد بمثابة خطوات مفيدة نحو الارتقاء بهذا المجال.

ويا حبذا لو حرصنا على أن تكون المؤتمرات؛ ورش عمل مفيدة، يشارك فيها المختصون من أصحاب الخبرات جنباً إلى جنب مع المستجدين، مما يساعد في تطوير التدقيق وتطوير المدققين.

المحور الثالث: الطموح

إن تطوير أي مجال تقع مسؤوليته على عاتق أصحاب الاختصاص فيه، وبمقدار ما نجد الحرص والتعاون في مجال التدقيق، بمقدار ما يرتقي العمل فيه، والأصل أن نتطلع دائماً للأمام، وأن نطمح لمزيد من العمل والخدمة لكل ما يتعلق بخدمة المالية الإسلامية، سواءً في النواحي الفنية أو القانونية أو حتى الشرعية.

أ- إقرار قانون التدقيق الشرعي الخارجي لدى الدول الإسلامية كافة

إن من الطموح الأساسي أن تصبح هناك قوانين وتشريعات في البلاد الإسلامية تلزم الشركات بتعيين جهات تدقيق شرعي لضبط أعمالها، ويسبق ذلك وجود جهة شرعية لدى البنوك المركزية، أو الجهات الحكومية المشرفة، يمكنها أن تعطي الموافقة والتصريح لمكاتب التدقيق الشرعي لمزاولة عملها، كما يمكن أن تكون مرجعية لهذه المكاتب، وجهة يمكن التظلم أمامها في حال وجود اعتراضات على قرارات وأحكام مكاتب التدقيق. ولذا فإنه من المناسب جداً أن تحمل الجهات الكبيرة في الصناعة المالية الإسلامية مثل المجمع الفقهي، وهيئة المحاسبة والمراجعة المالية للمؤسسات المالية الإسلامية، والمجلس الأعلى للبنوك الإسلامية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وكل هذا الجهات، من المناسب أن تتعاون وتتعاقد في توجيه الخطاب والطلب للحكومات الإسلامية وجهات الاختصاص لإقرار مثل هذه التشريعات.

ب- وجود هيئات شرعية ضمن البنوك المركزية

وكما أسلفنا في النقطة السابقة أن تكون هذه الهيئات كمرجعية لجهات التدقيق الشرعي سواء الداخلية أو الخارجية، والجهة التي تستقبل الاعتراضات والتظلمات في حال وجودها تجاه أي جهة تدقيق شرعي، وتسعى لضمان استمرار جودة مكاتب التدقيق واستمرار اعتمادها، بعمل اختبارات تشيطية، ومراجعات للأعمال، وتعزيز لأعمالها.

ج- تعزيز البعد المقاصدي الرسالي للتدقيق الشرعي

إن عمل التدقيق الشرعي وبالأخص الخارجي، هو عمل رقابي إشرافي، وعمل يتتبع أعمال الآخرين ويبحث عن الأخطاء فيها، ويعمل على التحقق من خطوات العمل، ودقة وجودة الالتزام بالأحكام الشرعية في الأعمال.

وبالتالي فهذه الجهات تكون عادة محل نفور وتوجس من قبل العاملين وحتى المسؤولين، وعادة فأى موظف في المؤسسة يشعر بأن جهة التدقيق كالسيف المسلط على رقبتة، ولا يشعر بالراحة في التعامل معها .

بينما الواجب أن تكون مكاتب التدقيق، ومن يباشرون العمل فيها، أقرب ما يكونون إلى صفة الداعية المصلح، والجهة التي جاءت بحنو ومحبة وانضباط تريد مساعدة المؤسسة والعاملين فيها؛ على الاقتراب من الله تعالى، والبقاء في العمل الحلال المنضبط، فلا بد أن يظهر الجانب الدعوي للمدقق الشرعي من خلال:

- الحرص على الستر على الموظف الذي يقع في الخطأ، سواءً تبين أن هذا الخطأ وقع بصورة مقصودة أو غير مقصودة، فلا يفرح ويشعر بالنشوة لاكتشاف خطأ وقع به موظف، ولا يحرص على نشر خبر هذا الخطأ، بل يتعامل بمبدأ (من ستر مسلماً ستر الله عليه)، وخاصة إذا كان بالإمكان أن يعالج الخطأ بصورة مباشرة وسريعة وغير مؤثرة، وإذا كان الخطأ مما يؤثر في العمل ويضر به، فليكن التعديل والتصحيح بصورة سرية، وبأقل قدر ممكن من الإعلام.
 - الحرص على تعليم الموظف وتفهمه للإجراءات والارتقاء به في عمله، وإعطاء من الوقت والانتباه ليصبح هذا الموظف أحد الحريصين على ضبط العمل، وتصبح جهة التدقيق محببة له يحرص عليها .
 - الحرص على تقديم الأفكار الفنية والإدارية والقانونية خلال العمل إلى جانب الأفكار الشرعية، فالمدقق الشرعي يطلع على عمل المؤسسة ويخالط العاملين سواء من الإدارة أو الموظفين، ومن خلال عمله يمكنه أن يضيف الفوائد بكل مجالاتها، وعليه ألا يمتنع عن ذلك بداعي أنه ليس من عمله .
 - من التجارب في الحرص على المؤسسات العاملة وفق الأحكام الإسلامية، ما حصل مع إحدى الشركات الصناعية في الكويت، والتي كانت تؤسس لمصنع لمنتجات طبية، وبعد وصول الآلات وتركيبها، حصلت الأزمة المالية العالمية، فلم تستطع الاستمرار في دفع التكاليف التشغيلية، فأتجهت إلى البنك الصناعي لتمويلها وفق الأحكام الشرعية، فلم يوافق البنك بسبب أن الآلات موجودة ولم يعد بالإمكان التعامل وفق المرابحة، ولا يمكنهم الدخول كشركاء .
- وبقيت الشركة تحاول، ثم أتجهت إلى إحدى شركات التدقيق، فقامت الجهة بدراسة وضع الشركة، وبدأت رحلة التفاوض مع البنك الصناعي، وكل مرة يرفض البنك، حتى استطاع مكتب التدقيق الشرعي إقناع البنك الصناعي بتمويل الشركة الطبية وبمخرج شرعي .

ولم تكن شركة التدقيق قد اتفقت مع الشركة الطبية على الأتعاب والقيمة، فحرصها مبدئياً على مساعدة الشركة دفعها لمساعدتها دون النظر إلى النواحي المالية، وبعد أن وصل الأمر إلى القبول، قدموا طلبهم ومبلغ الاستشارة والتدقيق، وحظي بالموافقة. فالمطلوب أن تسعى مكاتب التدقيق الشرعي لتقديم الاستشارات المالية التي تثبت الشركات العاملة وفق الأحكام الشرعية، ويكون لديها الحرص على نجاحها واستمرارها قبل النظر إلى الفائدة المالية.

• ومن التجارب قيام جهة تدقيق شرعي بتخفيض أتعابها عندما وجدت أن الوضع المالي للمؤسسة تراجع شيئاً ما، بل قامت بتقديم الاستشارات والتدقيق لفترة من الزمن بدون مقابل لحين ميسرة.

مما يؤكد على البعد الرسالي والدور الدعوي لهذه الجهات قبل البعد المهني الرسمي، مع عدم التراخي في الثاني.

• من الطموح أن تكون مكاتب التدقيق الشرعي الخارجي بهيئاتها الشرعية هي المباشرة للرقابة والتدقيق الشرعي، بمعنى أن تجمع بين عمل الفتوى العلمية، وبين التدقيق الفني، حتى لا ينفصل التصور النظري عن الممارسة العملية، مما يرتقي بالعمل الفني، ويرتقي في نفس الوقت بالفتوى، ويعمل على نشر وجود أعضاء الهيئة الشرعية بين العاملين مما يرتقي بهم علمياً ودعواً وفنياً.